E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/10/Add.1
8 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة

١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

الديناميات الديموغرافية والاستدامة

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٥	٢
أولا - ملاحظات عامة	٦ - ٩	٣
ثانيا - استعراض التقدم المحرز	١٠ - ٣٦	٤
ألف - الخبرات القطرية	١٠ - ٢٥	٤
باء - مجموعات رئيسية ومنظمات غير حكومية	٢٦ - ٣٦	٧
ثالثا - التمويل	٣٧ - ٤٢	١٠
رابعا - التعاون الدولي	٤٣ - ٥٨	١١
خامسا - الاستنتاجات ومقترحات العمل	٥٩ - ٦٠	١٤

190396 190396 96-05818

مقدمة

١ - تقدم هذه الوثيقة تقريرا عن التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف المبينة في الفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١ (الديناميات الديموغرافية والاستدامة)[١] وتقدم مجموعة من التوصيات للعمل بها. وقد أعد هذا التقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه مديرا للمهمة المتعلقة بالفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١، بالتشاور مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وطبقا للترتيبات التي وافقت عليها لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات في دورتها الرابعة. وهو نتاج للمشاورات وتبادل المعلومات بين مراكز الاتصال المعينة في وكالات الأمم المتحدة والمسؤولين الحكوميين وعدد من المؤسسات والأفراد الآخرين.

٢ - وتناول تقرير الأمين العام عن الفصل ٥، المعد ليقدم الى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة (E/CN.17/1995/15) بعض الملامح البارزة للحالة الديموغرافية العالمية والإقليمية. ولاحظ ازدياد الوعي بصفة عامة بالصلات القائمة بين البيئة والنمو السريع للسكان في العالم والاتجاهات الديموغرافية الأخرى.

٣ - واتضح الاهتمام المتزايد الذي أولاه المجتمع الدولي لهذه الصلات في عدد من المؤتمرات الدولية الهامة المعقودة منذ مطلع السبعينات، ومن بينها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في عام ١٩٩٤. فالفصل الخامس من جدول أعمال القرن ٢١ والفصل الثالث من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (أوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة) يشكلان معا، رغم انتمائهما الى وثيقتين مختلفتين وتولى صياغتهما مؤتمران عقدا على فترة زمنية تبعد أكثر من سنتين عن بعضهما، "أهم وأشمل دراسة حتى الآن لما ينبغي عمله بشأن التفاعل بين السكان والبيئة والتنمية المستدامة. وتشير الوثيقتان الى بعضهما البعض وتعززان بعضهما البعض"[٢].

٤ - وناقش مؤتمران دوليان عقدا في فترة أحدث قضايا ذات صلة. ففي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥) كانت المناقشة الدائرة بشأن الفقر استكمالا الى حد ما للمناقشة بشأن الفقر التي دارت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ولكن بشكل أشمل وأكمل. وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ٨ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، نوقش مركز المرأة والنهوض بها في إطار الخطوط المحددة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ولكن، جرى ذلك مرة ثانية، بطريقة أشمل وأكثر تفصيلا. ويضمن الطابع الوثيق الترابط بين هذه القضايا والمواضيع أن تؤثر الملاحظات الواردة في الفصل الخامس من جدول أعمال القرن ٢١ والفصل الثالث من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على عدد كبير أيضا من القضايا التي نوقشت في كوبنهاغن وبيجين.

٥ - ويقدم هذا التقرير معلومات عن بعض العوامل التي ظهر أنها ذات تأثير هام على المتغيرات الديموغرافية وسياسات السكان والتنمية المستدامة بصفة عامة، مع التركيز على الاجراءات التي تتخذها الحكومات لدعم السياسات والبرامج السكانية، وبصفة خاصة لتعزيز القضايا المتعلقة بالجنسين. ويتضمن

أيضا معلومات عن الأنشطة والتدابير التي تتخذها المنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة كمتابعة للفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١ والفصل الثالث من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

أولا - ملاحظات عامة

٦ - يتمثل الرأي الذي يحظى حاليا بالقبول لدى معظم الخبراء في أن "مستويات السكان وأنماط الاستهلاك وطبيعة التكنولوجيا تشكل العوامل الرئيسية الثلاثة التي تحدد تأثيرات التنمية على البيئة"[٣]. ويسود هذا الرأي كذلك بين الحكومات، كما قد يتضح من التوصيات وبرامج العمل الصادرة عن المؤتمرات الدولية الأخيرة. فعلى سبيل المثال، جاء في الفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١ أن "نمو السكان والانتاج في العالم، بالاضافة الى وجود أنماط استهلاكية غير مستدامة يضعان عبئا كبيرا على قدرات دعم الحياة في كوكبنا"[٤].

٧ - وتوجد أيضا صياغة مختلفة للموضوع نفسه في برنامج عمل البرنامج الدولي للسكان والتنمية، تشير الى أن "الجهود الرامية الى التخفيف من سرعة نمو السكان والحد من الفقر وتحقيق التقدم الاقتصادي وتحسين حماية البيئة والحد من أنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدام تعزز بعضها بعضا"[٥]. وعلاوة على ذلك، فلما كان من المسلم به أن "الهدف الأسمى هو تحسين نوعية حياة الأجيال الحاضرة والمقبلة، فإن الغاية هي تسهيل التحول الديموغرافي في أقرب وقت ممكن في البلدان التي يوجد فيها اختلال بين المعدلات الديموغرافية والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع الاحترام الكامل لحقوق الانسان. وستسهم هذه العملية في استقرار سكان العالم، وفي تحقيق تنمية ونمو اقتصادي مستدامين الى جانب إحداث تغييرات في أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة"[٦].

٨ - ويحظى الفرق الذي يمكن أن يحدثه التزام الحكومات في نجاح السياسات السكانية (وغيرها من السياسات) باعتراف واسع النطاق في وثائق المؤتمرات، وتأكد أيضا في البحوث. فقد أكد جدول أعمال القرن ٢١، في مجمله، على المشاركة المباشرة والملتزمة من جانب القطاع العام واعتمد في نجاحه عليها. وينوه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بما يلي "أثبتت التجربة ... أنه في الحالات التي تكون فيها القيادة ملتزمة التزاما قويا ... تمكنت البلدان من تعبئة التزام مستمر على جميع المستويات لإنجاح البرامج والمشاريع المتعلقة بالسكان والتنمية"[٧]. وتأكيدا لنتائج عدد كبير من البحوث السابقة خلصت دراسة نشرت مؤخرا الى جملة أمور منها أنه، فيما يتعلق بسياسات تنظيم الأسرة وانخفاض الخصوبة، يمكن للسياسات والبرامج الحكومية أن تحدث فرقا كبيرا[٨].

٩ - وقد استخدمت عبارات مماثلة بشأن أهمية المساواة بين الجنسين والإنصاف. ففي خطوة هامة جدا الى الأمام، جمعت بين الفصلين ٥ و ٢٤ من جدول أعمال القرن ٢١ وبلورتهما، أكد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على أهمية العلاقات بين الجنسين. واعترف، بشكل لم يسبق أن اعترفت به أي

وثيقة دولية من هذا النوع، بالتأثير الذي يخلفه مركز المرأة والفتاة على عوامل هامة تتعلق بالتحول الديموغرافي وتحقيق التنمية الاجتماعية "فإن تمكين المرأة واستقلالها وتحسين مركزها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي هو هدف بالغ الأهمية بحد ذاته. وهو فضلا عن ذلك أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة ... [فإن تحسين] مركز المرأة يعزز أيضا قدرتها على صنع القرار على جميع المستويات في مجالات الحياة كلها، وبخاصة في مجال الجنس والإنجاب. وهذا بدوره أمر أساسي لنجاح البرامج السكانية على المدى الطويل"[٩].

ثانيا - استعراض التقدم المحرز

ألف - الخبرات القطرية

١٠ - تلقى حوالي ١٢٠ مكتبا ميدانيا، تغطي أكثر من ١٣٠ بلدا، استبيانات من فرقة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ووجهت فرقة العمل الاستفسارات كجزء من أنشطتها للرصد. وقد ورد حتى الآن ثمانية وسبعون ردا. ووفرت الردود قدرا كبيرا من المعلومات القيمة، ولو أنها لم تكن قابلة للتحويل إلى تحليل احصائي أو نوعي.

١١ - واستنادا إلى الردود، فإنه جرى في الغالبية العظمى البلدان المستجيبة الإعلان عن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على نطاق واسع، واستخدمت مجموعة متنوعة من قنوات الاتصال لنشر النتائج الرئيسية، سواء كانت المنافذ الرئيسية لوسائط الإعلام تحت إشراف القطاع العام أو القطاع الخاص. ومن الجلي أن قضية السكان تمتعت بمكانة بارزة في الوعي العام نُدر أن بلغتها من قبل، لو حدث ذلك.

١٢ - ويتمثل الاتجاه العام في تعليق قدر أكبر من الأهمية على مسائل السكان. وقد كانت هذه العملية، بالطبع، قيد البحث لبعض الوقت، ولكنها حظيت بقدر كبير من التعزيز من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بوجه عام ومن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بوجه خاص. وقد شددت بقوة الوثائق الصادرة عن المؤتمرين على الحاجة إلى إدماج العوامل السكانية في تخطيط البيئة والتنمية، وهي حاجة يزداد تفهمها واتخاذ إجراءات بشأنها على الدوام. وتتمثل إحدى النتائج في قيام عدد من البلدان بإدخال تغييرات مؤسسية وذلك بإنشاء أقسام أو مديريات أو إدارات جديدة تتناول مسائل السكان.

١٣ - وقد أحيت عدة بلدان خططا راكدة تتعلق بسياسة سكانية. وشرع البعض الآخر في خطط جديدة. وبدأ كثير من البلدان برامج جديدة أو عمل على تجديد أو إعادة تعريف برامج قديمة تمشيا مع توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وثمة مهمة رئيسية لمعظم البلدان تتمثل في وضع مفهوم الصحة الإنجابية موضع التنفيذ على النحو المعرف به في برنامج العمل. وفي معظم الحالات يعني هذا بوجه خاص

إدماج النهج التقليدي لصحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة في النهج الجديد والأكثر شمولا للصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة.

١٤ - وفي معظم البلدان النامية التي وردت منها معلومات، لا تتوافر سوى بعض مكونات النطاق الكامل لخدمات الصحة الإنجابية. وليس من المستغرب أن تكون الخدمات المتاحة على نطاق واسع أكثر من غيرها هي التي تشكل جزءا من نهج صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة، مثل إسداء المشورة بشأن تنظيم الأسرة، وتوفير المعلومات والخدمات المتعلقة بالرعاية السابقة واللاحقة للولادة والولادة المأمونة. ومن الواضح أن الانتقال من نهج لآخر مثير للتحديات.

١٥ - وعلى الصعيد الوطني، عبَّرت الجهود الموجهة نحو تحسين نوعية الرعاية عن الالتزام الوطني. ويمثل تفاوت توافر الخدمات وفرص الحصول عليها سمة للحالة في معظم البلدان، وهناك اعتراف واسع النطاق بضرورة علاج هذه الحالة. وثمة اعتراف متزايد بأن من الأهمية توفير الفرص لاختيار الوسائل. ويعمل معظم البلدان على أسس متشابهة لتحسين نوعية الصحة الإنجابية. ويمكن ايجاز ذلك على النحو التالي:

(أ) تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك تدريب العاملين في المجال الطبي وشبه الطبي على الصحة الإنجابية؛

(ب) تحسين الهياكل الأساسية؛

(ج) وضع بروتوكولات طبية لخدمات الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة؛

(د) زيادة توافر خدمات الصحة الإنجابية.

١٦ - وفي حين أن الالتزام العام للبلدان آخذ في الازدياد، فإن الاهتمام بقطاعات معينة في ميدان السكان لا يفي بالحاجة في عدد كبير من البلدان. فالأنشطة التي تستهدف المراهقين هي في مراحلها الأولى في معظم البلدان، بل إنه في كثير من البلدان التي لديها برامج طويلة العهد، تدعو الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود. ومع ذلك، فمن الواضح أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية دفع إلى بذل جهود جديدة ترمي إلى تلبية احتياجات المراهقين ومعالجة مشاكلهم في ميدان الصحة الجنسية والإنجابية. وقد أبلغ ما يقرب من ثلثي البلدان التي وردت منها معلومات عن القيام بمبادرات وإدراج الاحتياجات في هذا المجال من مجالات النشاط في الخطة السياسية.

١٧ - وتتسم المحاولات الرامية إلى إشراك الذكور في برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بأنها قريبة العهد نسبيا أيضا وبالتالي أمامها طريق طويل. ومرة ثانية، كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حافزا هاما.

فقد أبلغ حوالي نصف البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية عن البدء في الاشراك الموجه نحو الذكور على وجه التحديد في برامج الصحة الإنجابية. وتستخدم مجموعة متنوعة من النهج، يتسم كثير منها بأنه ابتكاري ولم يسبق له مثيل في السياقات الوطنية المعنية.

١٨ - ومعظم الأنشطة التي تنطوي عليها السياسات السكانية أو خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة موضوعة للإناث. ومع ذلك، تؤثر الإناث، تقليديا، بصورة محدودة في تصميم تلك الأنشطة وتنفيذها. ودعوة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى تحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين في هذا المجال وغيره من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد أبرز في كثير من البلدان الاتجاهات والسياسات التي لم تحظ من قبل بقدر كبير من الاهتمام. وفي معظم البلدان، هناك عملية توفيق جارية بين القيم التقليدية والأعراف ومقاصد التوصيات الصادرة عن مؤتمرات دولية مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وما برحت قضية الجنسين مدرجة في جدول الأعمال في كثير من البلدان لمدة طويلة، وقد أحرز، ويجري إحراز تقدم. وفي بلدان أخرى، وصلت القضية إلى جدول الأعمال العام في فترة أقرب عهدا، وتسير عملية التوفيق بصورة أبطأ.

١٩ - ويختلف اشتراك المرأة اختلافا كبيرا بين البلدان. وقد أبلغ حوالي نصف البلدان عن وجود نساء في مواقع صنع القرار في نظام الرعاية الصحية. كما أنه يجري بصورة متزايدة ادخال شواغل الجنسين في تصميم البرامج وتنفيذها. وأخذ التدريب على قضايا الجنسين يصبح مكونا معياريا في كثير من المشاريع. بيد أنه لابد أيضا من القول بأن المعلومات الواردة تشير إلى أن قطاع الصحة هو من بين القطاعات الأكثر ضعفا في الفترات الصعبة من الناحية الاقتصادية وأن تشغيل الإناث يميل إلى المعاناة إلى أبعد حد عندما يتعرض قطاع الصحة إلى ضغوط اقتصادية.

٢٠ - ولبلوغ أهداف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لا بد أن يكون هناك، بين فئات السكان ذات الصلة، حد أدنى من تقبل المقاصد من ورائها. وما لم يكن ذلك موجودا بالفعل، فإنه لا يمكن إيجاد هذا التقبل إلا عن طريق توفير الإعلام والتعليم. ولذلك فإن أنشطة توفير الإعلام والتعليم والاتصال تمثل الأساس لكل برنامج سكاني ناجح.

٢١ - وتشير المعلومات المقدمة من المكاتب الميدانية إلى أنه لا يزال يتعين القيام بقدر كبير من العمل في مجال الدعوة والإعلام والتعليم والاتصال. وبالرغم من الاضطلاع بنوع أو آخر من أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال في جل البلدان، يمكن القول بأنه لا توجد استراتيجية كاملة للإعلام والتعليم والاتصال إلا لدى حوالي ثلث البلدان التي وردت منها معلومات. بل إنه في تلك البلدان، لا ترتبط أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال في الغالب إلا بتقديم الخدمات. وهكذا فإن التحدي في معظم البلدان يتمثل في وضع استراتيجية وطنية للإعلام والتعليم والاتصال فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، وأكثر من نصف البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية منخرط في الواقع في وضع تلك الاستراتيجية.

٢٢ - وبوجه عام، يجري إحراز تقدم في معظم البلدان في ميدان السكان. واستنادا إلى عدد الأنشطة التي بدئ فيها أو جرى تكييفها في السنوات القليلة الماضية، فإن غالبية البلدان تشدد الآن بصورة متزايدة على السياسات السكانية. ولا بد أن يعزى عدم احراز تقدم أسرع إلى طائفة من العقبات، يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات مختلفة.

٢٣ - فقد وجد أن العوامل الاجتماعية - الثقافية والتناقض بين التقاليد والحياة العصرية في كثير من البيئات تؤثر بصورة هامة على الأنشطة في ميدان السكان. وكثيرا ما تكون هذه مسائل تتطلب مرور الوقت للتغلب عليها بالكامل. بيد أنه يمكن إنجاز الكثير عن طريق الاستراتيجيات الفعالة للإعلام والتعليم والاتصال وغيرها من الاستراتيجيات السكانية.

٢٤ - وإحداث تغييرات في الترتيبات المؤسسية، بهدف تيسير تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على نحو أفضل، يتسم بالأهمية، ولا سيما في القطاع العام. بيد أن نهج صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة يتسم بأنه أبسط بكثير من استراتيجية الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة الأكثر تعقيدا والمتعددة القطاعات، ويجد كثير من البلدان صعوبة في الانتقال إليها. وتدعو الترتيبات المؤسسية الجديدة إلى تحقيق مستويات جديدة من التعاون والتنسيق. وفي هذا الصدد، فإنه لتحقيق النجاح، تمس الحاجة الآن بصورة أشد إلى الأفراد الذين لديهم قدر كاف من التدريب والخبرة، الأمر الذي ينحو إلى المعاناة من النقص حتى في أفضل الأوقات. وفي كثير من البلدان، قد يمثل ذلك أهم عقبة وحيدة أمام إحراز تقدم أسرع.

٢٥ - ولا تزال الحاجة إلى الموارد الدولية شديدة. فالموارد المالية المحلية غير كافية، وقد أدى ذلك في كثير من البلدان إلى حدوث ضائقة اقتصادية مؤكدة، فرضت قيودا شديدة على نطاق الأنشطة ومداها. والافتقار إلى الموارد المالية يمكن أن يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال خطير بين الموارد المنفقة على الاحتفاظ بمجموعة من الأفراد الذين لديهم قدر كاف من التدريب والخبرة وبين الموارد المنفقة على الأنشطة ذات الصلة بالبرامج (انظر الفرع الثالث أدناه بشأن تدفق الموارد الدولية لأغراض الأنشطة السكانية).

باء - مجموعات رئيسية ومنظمات غير حكومية

٢٦ - ثمة سمة بارزة لكل من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وهي قوة وتأثير مشاركة المنظمات غير الحكومية فيهما. ويتحمل بعض المنظمات غير الحكومية العبء الرئيسي في تنفيذ سياسات السكان. كما بدأت منظمات كثيرة منها إمّا بوصفها مجموعات سكان أو بيئة، ولكن وبفضل تأثير هذين المؤتمرين إلى حد كبير، اعتمدت تلك المجموعات المجالات الرئيسية التي يركز عليها كل منها لتصبح منظمات غير حكومية للسكان والبيئة.

٢٧ - ومن المحتمل أنه قد طرأت، منذ انعقاد هذين المؤتمرين، زيادة في عدد المنظمات غير الحكومية في ميداني البيئة والتنمية تتضمن في أنشطتها أيضا اهتمامات تتعلق بالسكان. ولا تتوافر بيانات خط الأساس لتقرير مدى الزيادة العام. ولقد اعتمدت الأمم المتحدة عددا إجماليا بلغ ٢٥٤ ١ منظمة غير حكومية سمحت لها بالمشاركة في أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويتناول معظمها قضايا السكان والصحة فقط، وحُدد من الباقي زهاء ١٤٠ منظمة غير حكومية بوصفها منظمات تركّز على البيئة والتنمية فضلا عن السكان، أُرسلت إليها استمارات الدراسة الاستقصائية طلبا لمعلومات من أجل إعداد هذا التقرير.

٢٨ - وأجابت أربع وعشرون منظمة. من بينها منظمات دولية أو وطنية أو إقليمية أو محلية أو منظمات مجتمعات محلية من جميع المناطق الرئيسية. ويختلف نطاق أنشطتها وعضويتها وأهدافها وفقا لذلك. وتشمل مجموعات للمرأة والشباب والبيئة ومجموعات للمجتمعات المحلية ومجموعات لتنظيم الأسرة. وألقت الردود قدرا من الضوء على نطاق ومستوى أنشطة المنظمات غير الحكومية، بشأن مختلف النهج والقضايا التي ترى المجتمعات المحلية للمنظمات غير الحكومية ثمة أهمية لها في الميدان قيد النظر في هذا التقرير.

٢٩ - وبالرغم من المشاركة في أنشطة واسعة النطاق والانتماء إلى أجزاء من العالم مختلفة الى حد كبير، يرى جميع هذه المنظمات غير الحكومية باستثناء منظمة واحدة أن تقديم المعلومات وتنمية الوعي لدى الجماهير مهام رئيسية.

٣٠ - وبالرغم من تسليم جميع هذه المنظمات بأهمية الصلات بين السكان والبيئة والتنمية، صرح أكثر من ثلاثة أرباعها بأن مستوى الوعي بتلك الصلات منخفض في بلدانها. وربما كان الأمر الأكثر غرابة هو ادعاء أكثر من نصف المنظمات التي بعثت بردودها بأن مستوى وعي المنظمات غير الحكومية ذاتها بتلك الصلات منخفض. وفي هذا الصدد، أكد عدد منها على أهمية تعزيز قدرات المنظمات المحلية ومنظمات القواعد الشعبية على الاضطلاع بأنشطة بث الوعي والدعوة.

٣١ - وتقتصر أنشطة غالبية المنظمات غير الحكومية التي شملتها الدراسة الاستقصائية على بلدانها حيث ينصب تركيزها على قضايا وطنية ومحلية. بيد أن الردود تدل على تزايد الاتجاه نحو تشكيل شبكات فيما بينها ووجود قدر كبير من التعاون عبر الحدود الوطنية، تشترك فيه منظمات دولية ووكالات تمويل. وهكذا، وفي حين يعمل عدد كبير من المنظمات غير الحكومية في ميدان محلي أو إقليمي أو وطني فقط، فإنها تجتذب فيما يبدو اهتماما وتمويلا دوليين. وذكر جميع المنظمات غير الحكومية التي بعثت بردود باستثناء خمس منها شريكين أو منظمتي تمويل على الأقل. ومن بين الشركاء منظمات دولية، بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالات ومؤسسات وطنية للتنمية ومنظمات دولية غير حكومية، ومن بينها أيضا حكومات ولايات أو حكومات محلية في البلد الأصلي.

٣٢ - ويشكل عدد من المنظمات غير الحكومية جزءا من شبكات منظمات غير حكومية أو ينتسب الى منظمة غير حكومية جامعة. وغالبا ما تكون تلك العلاقات وسائل هامة لبناء القدرات من خلال تقديم التدريب وتبادل الخبرات المؤسسية والمعلومات وما إلى ذلك. وتتمكن المنظمات غير الحكومية الأصغر بفضل ارتباطها مع شبكات أو منظمات جامعة، من المساهمة في المنتديات الأكبر أو ممارسة التأثير على تلك المنتديات على الصعيدين الوطني والدولي.

٣٣ - وربما يكون عدد وكالات التمويل التي تقدم الدعم لأنشطة المنظمات غير الحكومية دليلا على الأهمية المتزايدة التي توليها وكالات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف لتلك المنظمات. وقد يعزى هذا بصورة جزئية إلى اتساع نطاق القضايا والأنشطة التي تتناولها المنظمات غير الحكومية. إن نقل التكنولوجيا وتقديم خدمات الصحة الانجابية وبناء القدرات ومشاريع إدرار الدخل وحملات الدعوة وحملات الإلمام بالقراءة والكتابة أمثلة قليلة على الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان السكان والبيئة والتنمية.

٣٤ - ووفقا للمنظمات غير الحكومية، تتراوح أهم عوامل البيئة والتنمية المرتبطة بعوامل السكان ما بين عوامل ذات طبيعة محلية وعوامل ذات طبيعة عالمية. ولكن، أيًّا كان نطاقها الجغرافي، ترتبط القضايا مثل استنزاف الموارد الطبيعية، وإنتاج الأغذية الآخذ في الانخفاض، ونوعية المياه وتوافرها الآخذين في الانخفاض، بقضايا مثل إدرار الدخل والإلمام بالقراءة والكتابة والرعاية الصحية وأنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة في العالم المتقدم النمو، والتحول إلى القطاع الخاص والآثار المترتبة على برامج التكيف الهيكلي، وأنماط التجارة الدولية، وعبء الدين الخارجي.

٣٥ - وكجزء من عملية إدماج مساهمات المجموعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج العمل، أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان لجنة استشارية للمنظمات غير الحكومية. وتتسم الاستفادة بنصائح وخبرات اللجنة بالأهمية فيما يتصل بتطوير الاستراتيجيات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان منذ انعقاد المؤتمر الدولي. وتتناول اللجنة الاستشارية قضايا مثل كيف يتسنى للمنظمات غير الحكومية أن تساعد في رصد تنفيذ برنامج العمل على الصعيدين الوطني والدولي؛ وكيف يتسنى لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يشجع الحكومات على توسيع تعاونها مع منظمات غير حكومية؛ وكيف يتمكن صندوق الأمم المتحدة للسكان بأفضل طريقة من تحديد شركاء جدد للمنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني، وتقييم قدراتها والاستعانة بخبراتها في تقديم الخدمات والأعمال المتعلقة بالدعوة، على حد سواء؛ وكيف يتسنى لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم التدريب والدعم الملائمين لمنظمات غير حكومية؛ وحاجة صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تنقيح إجراءاته لتسهيل الشراكة.

٣٦ - كما عولج عدد من قضايا التنمية الملموسة في أثناء الحوار بين اللجنة الاستشارية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. بما في ذلك قضايا نوع الجنس والتنمية، وتخفيف حدة الفقر، والصحة الانجابية، والأبحاث، والتدريب والدعوة. وينبغي أن يضاف إلى تلك القضايا الجلسات المعنية بتطور التعاون بين صندوق الأمم

المتحدة للسكان ومنظمات غير حكومية، وتوجهات برمجة صندوق الأمم المتحدة للسكان في المستقبل وما إلى ذلك.

ثالثا - التمويل

٣٧ - لم يمض سوى ثلاث سنوات ونصف السنة منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولذلك فمن السابق لأوانه تقييم تدفقات الموارد المحلية من أجل سياسات وبرامج السكان. ووفقا لبرنامج العمل، سوف تقدم البلدان النامية أنفسها، في المتوسط، زهاء ثلثي الموارد اللازمة، وبالرغم من قلة المعلومات، يجري حاليا إعادة تقييم الأولويات الوطنية لصالح برامج السكان في بلدان شتى. ولكن برنامج العمل يوضح أيضا أنه لا يمكن أن يتوقع من جميع البلدان أن تقدم من مواردها المحلية مبلغا يصل إلى ثلثي الموارد المطلوبة.

٣٨ - وتوضح التقارير الواردة أن بلدانا كثيرة تواجه صعوبات جد خطيرة فيما يتصل بتمويل برامجها للسكان. ولقد حالت الصعوبات الاقتصادية في عدد من البلدان دون تخصيص الحكومات للموارد اللازمة لبرامج السكان، مما أدى بدوره إلى إلحاق الضرر بتقديم الخدمات وإتاحة إمكانية الوصول إليها، وكثيرا ما أسفر عن نقص في الموظفين المتدربين واللوازم والمواد المطلوبة للمرافق الصحية.

٣٩ - وثمة حاجة إلى زيادة تدفقات الموارد الدولية على الأقل بالمبالغ المنصوص عليها في المؤتمر الدولي، بغية تمويل جزء السكان من برنامج العمل. وبالفعل تعهد بعض البلدان المانحة بزيادة الدعم الشامل لأنشطة السكان، وبالفعل زاد البعض من تمويله.

٤٠ - ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان أكثر من ٨٠ في المائة من الأموال المتعددة الأطراف من أجل سياسات السكان. ولقد زاد تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ انعقاد المؤتمر الدولي. ففي عام ١٩٩٥ زاد دخل صندوق الأمم المتحدة للسكان بنسبة ١٦ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٤. ويهدف صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٦ إلى الحصول على دخل قدره ٣٢٥ مليون دولار.

٤١ - والمصادر الرئيسية للقروض والائتمانات من أجل أغراض السكان هي البنك الدولي، وبصورة متزايدة، مصارف التنمية الإقليمية. وفي عام ١٩٩٣، قدم البنك الدولي زهاء ٣٤٤ مليونا من الدولارات لأغراض السكان، وكان ذلك ثاني أكبر مبلغ منذ عام ١٩٨٤. وفي أثناء الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣، زادت المساعدة الشاملة الدولية لميدان السكان من ٩٧٢ مليونا من الدولارات إلى ١ ٣١٠ ملايين من الدولارات. ولا تتوافر حتى الآن بيانات عن التدفقات الدولية للمساعدة السكانية لسنة ١٩٩٤ والسنوات التالية لها.

٤٢ - ولقد أحرز فيما يبدو قدر من التقدم بصدد تعبئة الموارد المالية. بيد أن الحاجة ماسة إلى تقديم موارد إضافية بغية تحديد الاحتياجات غير الملباة في ميدان تنمية السكان ثم تلبيتها.

رابعا - التعاون الدولي

٤٣ - كانت الجهود الأخيرة التي استهدفت ادماجا أوثق للمتغيرات السكانية في التيار الرئيسي لأنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مستوحاه من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وسارت أساسا في طريقين. وتمثل الأول في إعادة تنظيم "وحدات السكان" ووضعها في مواقع وظيفية أكثر تميزا داخل الهياكل المؤسسية الكلية المعنية، وفي بعض الأحيان كجزء من إعادة تنظيم عام. وتمثل الثاني في ادخال العناصر السكانية في مجال أوسع للقضايا البيئية والانمائية والمجالات البرنامجية.

٤٤ - وكجزء من إعادة التنظيم العام والادماج الأوثق للشواغل السكانية، أنشأت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) دائرة للبرامج السكانية، لاعادة تجميع إخصائيي خدمات الدعم التقني داخل ادارة جديدة للتنمية المستدامة. وتتمثل إحدى مهام دائرة البرامج السكانية في إسداء المشورة إلى البلدان بشأن وضع برامج ومشاريع قطرية في قطاع السكان والبيئة.

٤٥ - واضطلعت الوحدة القائمة داخل الفاو أيضا بعدد من الدراسات؛ من بينها ما يلي "نوع الجنس والبيئة والسكان في الشرق الأدنى: التحديات السياسية الكبرى للتنمية الريفية المستدامة"، و"السكان وتدهور الأراضي"، و"السكان والموارد المائية". وبغية تحسين وضع الخطط في المناطق المتأثرة، يجري حاليا الاضطلاع بدراسة عن الهجرة التلقائية إلى المناطق التي تخلصت من مرض العمى النهري.

٤٦ - وقد ازدادت المشاكل البيئية المتصلة باللاجئين خطورة في السنوات الأخيرة من حيث طبيعتها وحجمها. وتساهم عدة عوامل في تأثير اللاجئين على البيئة المحيطة بمخيماتهم. أولا، في حالات جديدة عديدة للطوارئ يكون تعداد اللاجئين أضخم من تعداد السكان المحليين في المناطق المحيطة بهم مباشرة. وثانيا، يتخذ اللاجئون عادة مواقعهم في المناطق الحساسة بيئيا، بما في ذلك المناطق المجاورة للحدائق الوطنية والمناطق المحمية الأخرى. وثالثا يميل اللاجئون إلى البقاء في بلدان اللجوء لفترات أطول.

٤٧ - واستجابة لهذه التطورات ولأوجه النقص في المشاريع المتصلة بالبيئة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإنها قامت باستعراض أنشطتها في ميدان البيئة. وجرى تنقيح المبادئ التوجيهية المؤقتة المتعلقة بالادارة الحساسة بيئيا لبرامج اللاجئين التي جرى الأخذ بها في تموز/يوليه ١٩٩٤، بعد أن استعرض فريق عامل داخلي معني بالبيئة سياسات وممارسات المفوضية. وتمثل الغرض الأساسي للتنقيحات في وضع مبادئ توجيهية جديدة تتمشى مع اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وروح جدول أعمال القرن ٢١. وأخذت المفوضية أيضا بعدد من المبادرات البيئية الجديدة في الميدان. وتشمل التثقيف البيئي ومشاركة اللاجئين والسكان المحليين في الأنشطة البيئية والاختبار الميداني للتكنولوجيات الجديدة والناشئة والأكثر ملاءمة في مخيمات اللاجئين.

٤٨ - واضطلع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بنوعين رئيسيين من الأنشطة المتصلة بالفصل ٥. ويتألف النوع الأول من أعمال جرى الاضطلاع بها تتعلق بالوثائق وتحليل الاتجاهات الحضرية وتأثيراتها المتنوعة على البيئة. ويشمل النوع الثاني الأنشطة الاحصائية التي تنطوي على كم كبير من البيانات الديموغرافية. وسيجري ادماج جزء كبير من هذا العمل في خطة العمل العالمية التي يجري صياغتها من أجل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المقرر عقده في اسطنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويحتوي منشور الموئل المعنون "خلاصة وافية لاحصائيات المستوطنات البشرية لعام ١٩٩٥"[١٠] ٣٠ جدولا تغطي مجموعة كبيرة من المواضيع مثل السكان وخصائصهم، والسكان النشطين اقتصاديا موزعين حسب الصناعة والمهنة، واستخدام الأراضي، والوحدات السكنية، وما الى ذلك. ويعتبر هذا منشورا احصائيا هاما فيما يتعلق بالتوعية بالاتجاهات الديموغرافية والتنمية المستدامة في المستوطنات البشرية. ويصدر المركز أيضا عددا من الدراسات والمنشورات الأخرى ذات الصلة.

٤٩ - وتقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بمتابعة الفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١، وتقوم الآن أيضا بمتابعة الفصل الثالث من برنامج العمل التي تركز على تعزيز بقاء الطفل والمرأة ونمائهما عن طريق تعزيز الدعم البرنامجي في أربعة مجالات رئيسية: تعليم الفتيات؛ وتمكين المرأة والفتاة؛ والرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الصحة الإنجابية؛ وتتبع وفيات الأطفال والأمهات. ويجري الاضطلاع بالأنشطة في هذه المجالات من خلال البرامج القطرية التي توضع بالتعاون مع الحكومات الوطنية، عادة في دورات مدتها خمس سنوات وتتولى تنفيذها الحكومات الوطنية والمنظمات المحلية. ويقوم تعاون أيضا مع المانحين المشاركين والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٥٠ - وتشارك شعبة السكان التابعة لادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة في عدد من الأنشطة الجارية التي تعتبر جزءا من متابعة جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج العمل. وتشتمل على مساهمات في البرنامج المتسق لادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة الذي يرمي إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة. وتعمل الشعبة كأمانة للجنة السكان والتنمية التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن استعراض تنفيذ برنامج العمل. وتتعلق أيضا أنشطة عديدة للشعبة في هذا الصدد بالفصل ٥ من جدول أعمال القرن ٢١، على سبيل المثال، إعداد "تقرير رصد سكان العالم" الذي سيركز في عام ١٩٩٦ على الصحة الإنجابية.

٥١ - وفيما عدا تلك المشاريع في مجال السكان والبيئة والتنمية، التي تنفذ من خلال البرامج القطرية، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا بتمويل عدد من الأنشطة والمشاريع التي يضطلع بها أعضاء آخرون بمنظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك الفاو، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وجامعة الأمم المتحدة) وأنواع مختلفة من المنظمات غير الحكومية، تتراوح بين الجامعات ومؤسسات البحوث وبين جماعات ومنظمات الدعوة المكرسة للإعلام وإيجاد الوعي. وتولى الصندوق أيضا رئاسة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولمواجهة تحديات برنامج العمل على وجه الخصوص، قام الصندوق خلال السنة الماضية باستعراض

ممارساته ومبادئه التوجيهية، بما في ذلك تلك المتعلقة تحديدا بالتنمية والبيئة. وقام أيضا، بموافقة المجلس التنفيذي، باستعراض وتنقيح الصيغ والقواعد التي تستند إليها المقررات المتعلقة بمستويات تمويل البرامج القطرية.

٥٢ - وكان الغرض من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات هو تعزيز التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة على تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، قامت فرقة العمل، مبدئيا، بتشكيل خمسة أفرقة عاملة، لكل منها وكالة رائدة. وينصب اهتمام هذه الأفرقة على: نظم البيانات على الصعيد الوطني، مع اتخاذ اليونيسيف وكالة رائدة؛ والتعليم الأساسي، مع اتخاذ اليونسكو وكالة رائدة؛ وتمكين المرأة، مع اتخاذ صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة وكالة رائدة؛ والصحة الانجابية، مع اتخاذ منظمة الصحة العالمية وكالة رائدة؛ والقضايا المتصلة بالسياسة العامة، مع اتخاذ صندوق الأمم المتحدة للسكان وكالة رائدة. وقام أربعة من هذه الأفرقة بوضع مبادئ توجيهية للتعاون القطري فيما بين الوكالات، كل في مجال اختصاصه. ومع اتخاذ منظمة العمل الدولية وكالة رائدة، تم أيضا تشكيل فريق عامل معني بالهجرة الدولية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أنيطت بفرقة العمل المشتركة بين الوكالات ولاية أكثر شمولا، فغير اسمها الى فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التابعة للجنة التنسيق الادارية.

٥٣ - وخلال العام الماضي، كان أهم عمل قامت به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هو المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر. فقد وضع المؤتمر برنامج عمل إقليميا بشأن تخفيف حدة الفقر، تسخر نتائجه لتحقيق تنمية بيئية مستدامة. ذلك أن التصحر وتدهور الأراضي مشكلتان بيئيتان رئيسيتان ترتبطتان بالنمو السكاني السريع في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد أقامت اللجنة الشبكة الاقليمية لمراكز البحث والتدريب في مجال مكافحة التصحر في آسيا والمحيط الهادئ، وذلك من أجل مساعدة الفقراء في المناطق القاحلة والجبلية. وتجرى حاليا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دراسات عن تنظيم استهلاك المياه. كما أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد منحت أولوية عليا لعملية جمع الاحصاءات البيئية. وتصنيفها وفضلا عن ذلك، يجري إصدار كتيبات منهجية وعقد حلقات دراسية حول كيفية معالجة المشاكل البيئية.

٥٤ - وبعد انتهاء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بوقت قصير، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنقيح ما سبق أن وضعته من خطط للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. ولتسهيل تنسيق وتكامل تنفيذ البرامج، تم تجميع القطاعات في مجموعات مواضيعية. ومن هذه المجموعات التسع، اشتملت مجموعة "تخفيف حدة الفقر عن طريق التنمية المستدامة" على القطاعات التالية: الزراعة والتنمية الريفية، والشؤون البحرية (الموارد الحية)؛ والبيئة والتنمية؛ والمستوطنات البشرية؛ والسكان. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، انعقدت الدورة الأولى لمؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية المستدامة والبيئة.

٥٥ - وفي إطار منظومة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يتحمل المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية مسؤولية تنفيذ الجوانب الفنية من البرنامج السكاني لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد قام هذا المركز، بوصفه أمانة فنية لبلدان المنطقة، بوضع خطة العمل الاقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن السكان والتنمية، وهي الخطة التي اعتمدتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نيسان/أبريل ١٩٩٤. ويتمحور المركز حول أربعة مجالات فنية أو تنظيمية، لكل منها نطاق أنشطته. كما أن المركز يجري كما ضخما من الأبحاث، وينتج مواد ومناهج دراسية، ويجمع بيانات، وينتج قواعد بيانات (منها قاعدة بيانات الوثائق السكانية لأمريكا اللاتينية المختزنة في ذاكرة قراءة فقط على أقراص رقمية)، ويقيم دورات تدريبية في مجال السكان والتنمية. كما يتعاون المركز على نطاق واسع مع عدد من المجموعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية.

٥٦ - ومن ناحية أخرى، أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة سلامة العديد من توصيات جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج العمل. فقد أعاد مؤتمر القمة تأكيد الأهداف الديموغرافية لبرنامج العمل، كما أعاد مؤتمر المرأة تأكيد أهمية الصحة الانجابية. كما أن منهاج عمل بيجين قد أبرز دور المرأة في مراقبة حالة البيئة، وهو شيء لم يُعهد من قبل في مثل هذا النوع من الوثائق. فقد أوصى منهاج العمل بإشراك المرأة، بصورة إيجابية، في عملية صنع القرار البيئي على جميع المستويات؛ وبدمج اهتمامات ووجهات نظر الجنسين في سياسات وبرامج التنمية المستدامة؛ وبتقييم تأثير السياسات الانمائية والبيئية على المرأة في جميع المستويات.

٥٧ - وفي الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة، طلبت اللجنة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدرس كيفية كفالة التآزر والتعاون بينها وبين لجنة السكان والتنمية[١١]. وفي الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعهد المجلس بأن يكفل، بالتعاون مع اللجان الفنية، "التقسيم الأفضل للعمل فيما بينها والتنسيق فيما بين برامجها المتعددة السنوات" و "توضيح القوالب المعينة لنظرها في المواضيع المشتركة"[١٢].

٥٨ - كما تعهد المجلس بـ "القيام، حسب الاقتضاء، ... باستعراض ولايات اللجان الفنية وتكوينها وأساليب عملها، استنادا الى نطاق العمل المطلوب"[١٣] وبتعديل الولايات والتكوين وأساليب العمل هذه بناء على هذا الاستعراض.

خامسا - الاستنتاجات ومقترحات العمل

٥٩ - كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بمثابة حدثين هامين لهما آثار بعيدة المدى. فقد استحدث هذان المؤتمران - وخصوصا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية -أساليب جديدة لمعالجة المسائل والمشاكل السكانية. ذلك أن النهج الجديد، الأكثر شمولا وتكاملا، المنبثق عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إنما يشكل تحديا جليا لكثير من البلدان. غير أن البلدان التي

لم تنفذ تماما حتى الآن النهج السابق، وربما الأقل إجهادا، ليست هي التي تواجه أكبر المشاكل في التحول إلى النهج الجديد. فالواقع أن بعض البلدان قد تجد أن التكيف مع النهج الجديد أقل إيلاما، وذلك بالتحديد لأنها ليست مقيدة بأساليب النهج القديم أو لم تتوطد أركان تلك الأساليب فيها.

٦٠ - كما أن المؤتمرين قد عملا على زيادة وضوح القضايا السكانية، ومن ثم زيادة وضوح الصلات بين القضايا السكانية وقضايا التنمية والبيئة. وسوف تعمل الموارد المالية المتاحة، على الصعيدين الوطني والدولي، إلى حد بعيد، على تحديد مدى نجاح التحول إلى النهج الآخر، وعلى تحديد مدى الإجراءات التي ستتخذ بشأن الصلات الحاسمة بين السكان والبيئة والتنمية.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول. القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، القرار رقم ١، المرفق الثاني.

(٢) E/CN.17/1995/15، الفقرة ١٥.

(٣) الفقر والبيئة. التوفيق بين الاحتياجات القصيرة الأجل وأهداف الاستدامة الطويلة الأجل (نيروبي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ١٩٩٥)، الصفحة ٢٩ من النص الانكليزي.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، مرجع سبق ذكره، الفقرة ٥-٣.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.7)، الفصل الأول، القرار رقم ١، المرفق، الفقرة ٣-١٤.

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ٦-٣.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٣-١.

(٨) النص الأجنبي (السياسات والبرامج السكانية: العوامل المحددة والنتائج في ثمانية بلدان نامية).

(٩) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مرجع سبق ذكره، الفقرة ٤-١.

(١٠) نيروبي، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ١٩٩٥.

(١١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفقرة ٩٦.

(١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣ (A/50/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٢٢ أولا - جيم.

(١٣) المرجع نفسه.

- - - - -